التقرير السنوي الثاني لحملة أوقفوا الاختفاء القسري

في الفترة منذ 1 أغسطس 2016 حتى منتصف أغسطس 2017

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

التقرير السنوي الثاني لحملة أوقفـوا الاختفـــاء القسري

في الفترة منذ 1 أغسطس 2016 حتى منتصف أغسطس 2017

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.ORG
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

التقرير السنوي الثاني لحملة أوقفوا الاختفاء القسري

الفهرس

مقدمـــــــة ٣

منهجية الرصد ٥

الفترة منذ ١ أغسطس ٢٠١٦ وحتى منتصف أغسطس ٢٠١٧ في أرقام ٧

التوصـــيات ٢٢

مصـــــادر ٢٣

المقدمة

منذ عامين في ٣٠ أغسطس ٢٠١٥ أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حملتها "أوقفوا الاختفاء القسري". هدفت الحملة منذ إطلاقها إلى الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر بعد انتشارها على نطاق واسع، بشكل أثار فزع قطاعات واسعة من المجتمع المصري، وذلك في ظل سعي المسؤولين وبعض الوسائل الإعلامية ما بين إنكار تلك الجريمة، بالتواطؤ مع المسؤولين عن حدوثها، أو تبرير ارتكابها باعتبارها ممارسةً لازمةً من أجل مكافحة الإرهاب. وهو الأمر الذي أدى إلى إفلات مرتكبي الجريمة من العقاب، مما يساهم في تكرار الانتهاكات وشيوعها و يترتب عليها انتهاكات أوسع كالقتل خارج إطار القانون ومحاكمات غير عادلة تنتهي في بعضها بأحكام الاعدام.

وقد اعتمدت الحملة خلال توثيقها ورصدها لحالات الضحايا على مدار عملها على التعريف الذي أقرته الأمم المتحدة في تعريف ماهية الاختفاء القسري، وهو: "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون[1]"

وكان الهدف على مدار العامين هو الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر من خلال لفت أنظار المجتمع المحلي والدولي للقضية وزيادة الوعي بها، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، إلى جانب تقديم استشارات قانونية لعائلات الضحايا وتوجيههم لاتباع الإجراءات القانونية عند تقديم شكواهم عن تعرض أحد أفراد أسرهم للاختفاء القسري.

حظيت الحملة بعدة نجاحات، كان أهمها؛ ثقة عائلات الضحايا في فريق الحملة وبالأخص رابطة أسر المختفيين قسرياً في مصر وهي رابطة تأسست في نهاية عام ٢٠١٣؛ وكانت أهم أهدافها معرفة مصير أحبائهم المفقودين في الاحداث التي تلت ٣٠ يونيو ٢٠١٣. كذلك، زيادة اهتمام بعض المنظمات الاهلية المحلية الدولية بقضية الاختفاء القسري وإمكانية التشبيك معها. بالإضافة إلى استقبال أعدادً من المتطوعين الشباب من المهتمين بالقضية ضمن فريق الحملة.

(1) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2006، متاح على:
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx

على الجانب الآخر، برزت التحديات التي واجهتها الحملة في اقتصار الأنشطة التي تقدمها الحملة بشكل منتظم على الرصد والتوثيق وتقديم الدعم القانوني علي حساب الحملات من أجل إحداث تغيير للواقع وذلك نظراً للتحديات التي تواجه المجتمع المدني حالياً في مصر من تهديدات بإغلاق لبعض المؤسسات العاملة بحقوق الانسان واحتجاز بعض المدافعين عن حقوق الانسان ، والتحفظ على أموال بعض مديري المنظمات الاهلية بسبب نشاطاتهم. ومع ذلك، يظل أبرز التحديات التي واجهتها الحملة هو تخوف بعض الناجين من الاختفاء القسري من توثيق تجربتهم خوفاً من الملاحقة الأمنية إلي جانب صعوبة الوصول لمعلومات تخص شمال سيناء.

عملت الحملة على مدار العامين على وضع خطة إعلامية لتوجيه أنظار المجتمع المحلي إلى ضحايا الاختفاء القسري وما يتعرضون له داخل مقار الاحتجاز السري، وما تتعرض له عائلاتهم من مشقة رحلة البحث عنهم بين معسكرات الأمن المركزي والسجون الرسمية والحربية وخلال تقديم الإجراءات القانونية. فمثلا في مايو ٢٠١٧ تم إلقاء القبض علي د. حنان بد الدينزوجة المختفي قسرياً خالد حافظ ومازلت محبوس احتياطيا حتى تاريخ النشر.

في التقرير السنوي الأول للحملة كانت الحملة قد رصدت ٩١٢ حالة تعرضت للاختفاء القسري في الفترة منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى منتصف أغسطس ٢٠١٦ الماضي، شمل التقرير الأول حالات المفقودين منذ أحداث الحرس الجمهوري والمنصة وفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

وفي نهاية عام ٢٠١٥[٢]، أصدرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات تقريرها بعنوان "المختفون قسراً في انتظار انصاف العدالة" . أشار التقرير إلى أنماط انتشار الظاهرة في مصر منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى نهاية ٢٠١٥، كما كشف أبرز أماكن الاحتجاز التي يتم فيها استجواب الأشخاص الذين يتعرضون للاختفاء القسري. والتي تمثلت في مقار تابعة للأمن الوطني في كافة المحافظات وأبرزهم مقر قطاع الامن الوطني بالقاهرة "لاظوغلي" ومقار أخرى تابعة للمخابرات الحربية مثل سجن العزولي الحربي بمقر قيادة الجيش الثاني الميداني بالاسماعيلية. وشرح التقرير من خلال مقابلات مباشرة مع الضحايا كيف يتم استجواب الأشخاص داخل هذه الأماكن بعدة وسائل تعذيب بدنية ونفسية في ظروف احتجاز غير آدمية، يخضع خلالها الأشخاص للاعتراف بجرائم تتعلق بانتمائهم لجماعات متطرفة تعمل على قلب نظام الحكم. وبعد فترة يقضيها الأشخاص

(2) لمفوضية المصرية للحقوق والحريات، المختفون قسراً في انتظار إنصاف العدالة، 25 ديسمبر 2015؛ متاح على:
http://www.ec-rf.org/?p=1393

رهن الاحتجاز يكون المثول أمام النيابات على ذمة قضايا مختلفة أبرزها انتمائهم لجماعة الاخوان المسلمون. وقد اختلفت النيابات، فبعض الأشخاص يمثلون أمام النيابات العامة، ولكن أغلب الضحايا يمثلون أمام نيابة امن الدولة، والتي تحيل بدورها بعض القضايا للمحاكمات العسكرية.

وبالتزامن مع اليوم الدولي لمناهضة التعذيب في نهاية يونيو ٢٠١٧ أصدرت المفوضية تقريرها بعنوان "معسكر الجلاء العسكري مسرح الجلادين وقبو المختفين قسرياً"[٣] وتناول التقرير الأوضاع داخل معسكر الجلاء الحربي والذي يتعرض فيه المحتجزون لجرائم قد ترقي لوصف الجرائم ضد الإنسانية كالاختفاء القسري والتعذيب على أيدي محققي المخابرات الحربية، وكان التقرير قد خلص إلى أن أكثر من ١٠٠٠ شخص تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب داخل سجون معسكر الجلاء العسكري.

وفي يوليو ٢٠١٦ نشرت منظمة العفو الدولية تقريرها بعنوان "مصر: رسمياً: أنت غير موجود: اختطاف وتعذيب باسم مكافحة الإرهاب"[٤] وكشف التقرير عن موجه من اختفاء الأشخاص دون أدنى أثر على أيدي الدولة لتشمل المئات من الطلاب والنشطاء السياسيين والمتظاهرين ومن بينهم أطفال، كما وجه التقرير نقداً للنيابة العامة لتواطؤها في حماية الأشخاص المسؤلين عن ارتكاب جرائم الاختفاء القسري والقبض التعسفي والتعذيب.

منهجية الرصد:

سعت حملة أوقفوا الاختفاء القسري إلى التحقق من كافة المعلومات الخاصة بالرصد، حيث اعتمدت الحملة في هذا التقرير على مصادر أولية في التوثيق من خلال جمع المعلومات والتواصل مع أسر المختفين قسريا، إما عن طريق الاتصال المباشر من خلال المقابلات الشخصية أو المكالمات الهاتفية. وذلك للتأكد من كافة المعلومات المتاحة لنا .

فضلاً عن رصد بعض الحالات عن طريق تقديم الدعم القانوني لها فور ظهورها، مما يساهم في تجنب تقديم معلومات غير دقيقة عن أعداد المختفين. كما اعتمدت الحملة في رصد حالات الاختفاء القسري على الاستمارة الصادرة عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات والمتاحة على صفحة الحملة[٥] . وتم التثبت من صحة المعلومات الواردة بتلك الاستمارات من خلال التواصل المباشر مع أسر الضحايا أو محاميهم.

(3) المفوضية المصرية للحقوق والحريات، معسكر الجلاء العسكري، مسرح الجلادين وقبو المختفين قسرياً، يونيو 20، 2017؛ متاح على:
http://www.ec-rf.org/?p=1978
(4) منظمة العفو الدولية، "مصر: رسمياً: أنت غير موجود: اختطاف وتعذيب باسم مكافحة الإرهاب" يوليو 13، 2016، متاح على؛
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201607//egypt-hundreds-disappeared-and-tortured-amid-wave-of-brutal-repression/
(5) استمارة تقديم بلاغ عن ضحية اختفاء قسري؛ متاحة عبر الرابط التالي:
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeDuPa5Z5XuB8j140Vi8cdtklW0M7kfSXTpbr0g8lmntr9F_g/viewform

من هنا فإن الأرقام الواردة في هذا التقرير تعبر عن الحالات التي استقبلتها الحملة في الفترة الزمنية منذ بداية شهر أغسطس ٢٠١٦ وحتى منتصف أغسطس لعام ٢٠١٧.

ويلزم التنويه إلى أن الحملة قد واجهت بعض المشكلات أثناء تحديث بياناتها تمثلت، على سبيل المثال، في عدم استجابة بعض الأشخاص ممن استقبلت الحملة بياناتهم أثناء تحديث بياناتها، وعبرت الحملة في بياناتها عن المعلومات المنقوصة بالرمز N/A. كذلك، ينبغي أن يكون واضحاً أن الأرقام والإحصائيات الواردة بهذا التقرير تعبر عما تمكنت الحملة من الوصول إليه فقط، وليس كل حالات الاختفاء القسري في مصر. وتنشر الحملة مرفق بهذا التقرير قائمة بجميع الحالات التي وثقتها الحملة محدثة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٣

كما أن التقرير لا يذكر أي حاجلة شخص تعرض للاختفاء القسري ثم ظهر مقتولا مما يشير إلي شبهة تعرضهم للقتل خارج إطار القانون، وذلك لأن هذه الحالات تتطلب مجهودا اضافياً في التوثيق وعليه قررت المفوضية المصرية للحقوق والحريات نشر دراسة منفصلة عن الموضوع بعد لتأكد من عشرات الحالات التي يشتبه تعرضها للقتل خارج إطار القانون وكانت تعرضت للاختفاء القسري مسبقاً.

وكانت المفوضية قد أشارت في بيان أصدرته في مارس الماضي عن خطر القتل خارج إطار القانون كخطر يهدد حياة المختفين قسرياً[٦] ، وذلك عقب توثيق ٣ حالات اشتبهت المفوضية في تعرضهم للقتل خارج إطار القانون وذلك عقب الاطلاع على الوثائق وبعض الأدلة التي تشير بحوزتهم بقبضة قطاع الامن الوطني.

* هناك بعض التعريفات التي اعتمدتها الحملة خلال تصنيفها ضحايا الاختفاء القسري، واثناء عملية الرصد حتى لا يلتبس الأمر لدى القارئ؛ وهي كالتالي:
الاختفاء القسري: التعريف الذي اعتمدته الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

رهن الاختفاء: وهو مجموع الأشخاص الذين لا يزالون رهن الاختفاء القسري بمعزل عن العالم الخارجي، ولم يتمكن ذويهم من معرفة مصيرهم حتى الان

قيد الحبس الاحتياطي: وهم مجموع الأشخاص الذين نجوا من الاختفاء القسري، وتأكدت الحملة خلال تحديث بياناتها أنهم محتجزون على ذمة قضايا ولم يصدر بشأنهم أحكام قضائية.

٦ المفوضية المصرية للحقوق والحريات، المختفون قسرياً يواجهون شبح الإعدام التعسفي في أماكن الاحتجاز السرية نتيجة تجاهل السلطات لظاهرة الاختفاء القسري، مارس 16، 2017، متاح على؛
http://www.ec-rf.org/?p=1865
أنظر أيضا: منظمة العفو الدولية، مصر: فلتحققوا في مزاعم تعرض أربعة رجال للاختفاء والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، يوليو 6، 2017؛ متاح على:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201707//egypt-investigate-allegations-of-disappearance-torture-and-extrajudicial-execution-of-four-men
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201707//egypt-investigate-allegations-of-disappearance-torture-and-extrajudicial-execution-of-four-men

مخلى سبيله: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري ومثل امام النيابة أو جهة قضائية وأمرت بإخلاء سبيله على ذمة قضية.

مطلق سراحه: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري لفترة، ولم يمثل أمام أي جهة قضائية، وأطلقت الشرطة سراحه.

صدر بحقهم حكم قضائي: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري، ومثل أمام جهة قضائية سواء كانت أمام قضاء عادي أو عسكري وأصدرت المحكمة حكم قضائي بشأنه

الرمز N/A: يشير لعدد من المعلومات، حيث يعني (غير معروف، أو لم تُتح معلومات خاصة بهذا الشأن).

تم تصنيف الفئة العمرية للضحايا ما بين:
من . إلى ١٨ عام (أطفال).
من ١٨ إلى ٤٠ عام (شباب).
من ٤٠ إلى ٦٠ عام (راشد) وتحت تعريف الراشد يُدرج كل من النوعين الاجتماعيين ذكر وأنثى.
من ٦٠ عام فأكثر (كهل).

كما تم تصنيف محافظات الجمهورية على النحو التالي:
محافظات مركزية وتشمل القاهرة والجيزة والإسكندرية.
وجه بحري وتشمل مدن الدلتا ومرسى مطروح.
وجه قبلي وتشمل محافظات الصعيد.
مدن القناة وتشمل السويس والاسماعيلية وبورسعيد.
مدن سيناء.

الفترة منذ ١ أغسطس ٢٠١٦ وحتى منتصف أغسطس ٢٠١٧ في أرقام:

رصدت حملة أوقفوا الاختفاء القسري منذ ١ أغسطس ٢٠١٦ وحتى منتصف أغسطس ٢٠١٧ الماضي ٣٧٨ حالة تعرضت للاختفاء القسري لا يزال رهن الاختفاء القسري منها ٨٧ حالة، ومازال ١٨٢ حالة قيد الحبس الاحتياطي وذلك بعد ظهورهم امام النيابات، وهناك ٢١ حالة تبين اخلاء سبيلهم أثناء تحديث قاعدة البيانات، كما تم إطلاق سراح ٣٠ شخص دون مثولهم أمام أي جهة قضائية، وهناك حالة واحدة حصلت على حكم قضائي، وهناك ٥٧ حالة لم تتمكن الحملة من معرفة مصيرهم أثناء تحديث بياناتها في إعداد هذا التقرير وأشير اليها بالرمز N/A.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً لوضعهم الحالى	
رهن الاختفاء	87
حبس احتياطى	182
مخلى سبيله	21
مطلق سراحه	30
صدر بحقه حكم قضائى	1
N/A	57
الاجمالى	378

تصنيف عدد الضحايا وفقاً لوضعهم الحالى

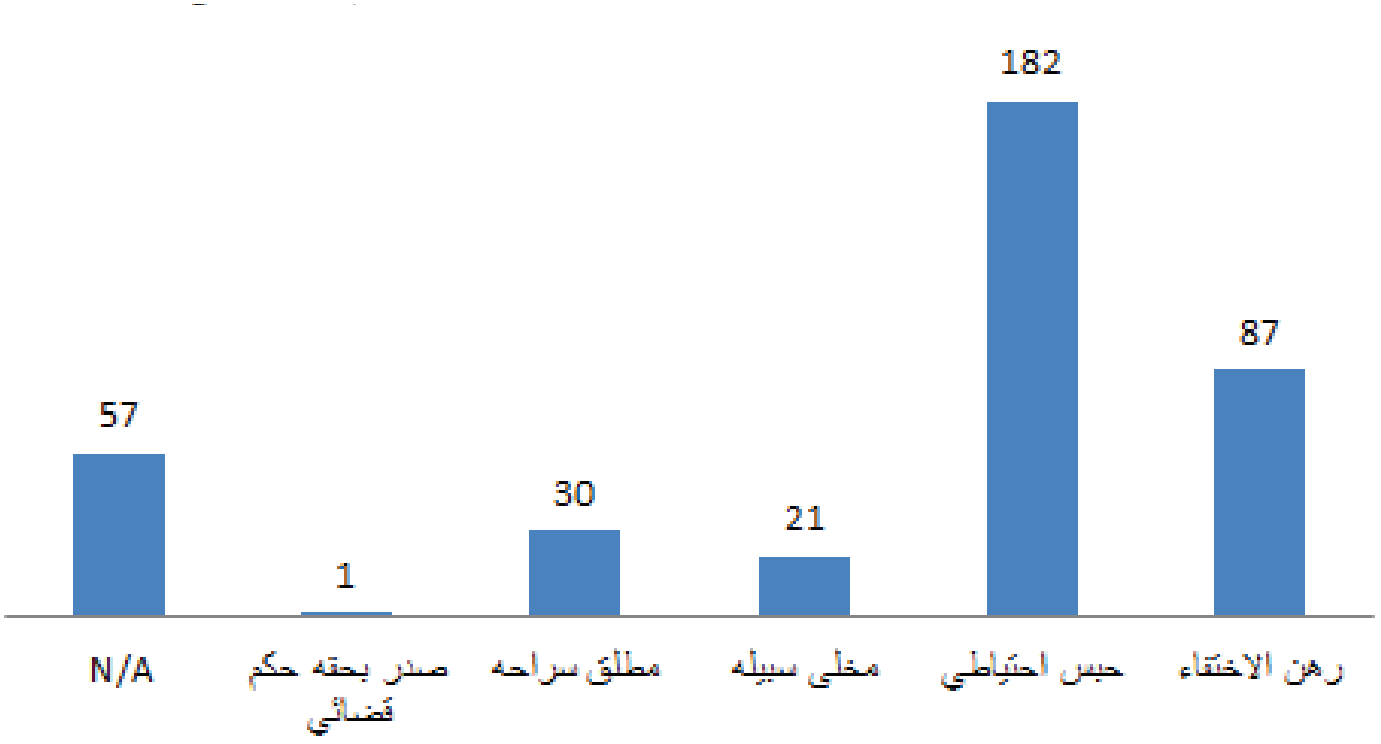

وبتصنيف عدد الضحايا وفقاً اللأقليم محل واقعة الاختفاء :

حظيت المحافظات المركزية بالنصيب الأكبر من عدد الحالات بواقع ١٩٢ حالة ،يليها محافظات الوجه البحري بإجمالي ١٣٤ حالة، وبلغت محافظات الوجه القبلي (الصعيد)٤٣ حالة،ومدن القناة ثلاث حالات،ومدن سيناء ٦ أشخاص .

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للأقليم محل الواقعة	
محافظات مركزية	192
وجه بحري	134
وجه قبلى	43
مدن القناة	3
مدن سيناء	6
الاجمالى	378

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للأقليم محل الواقعة

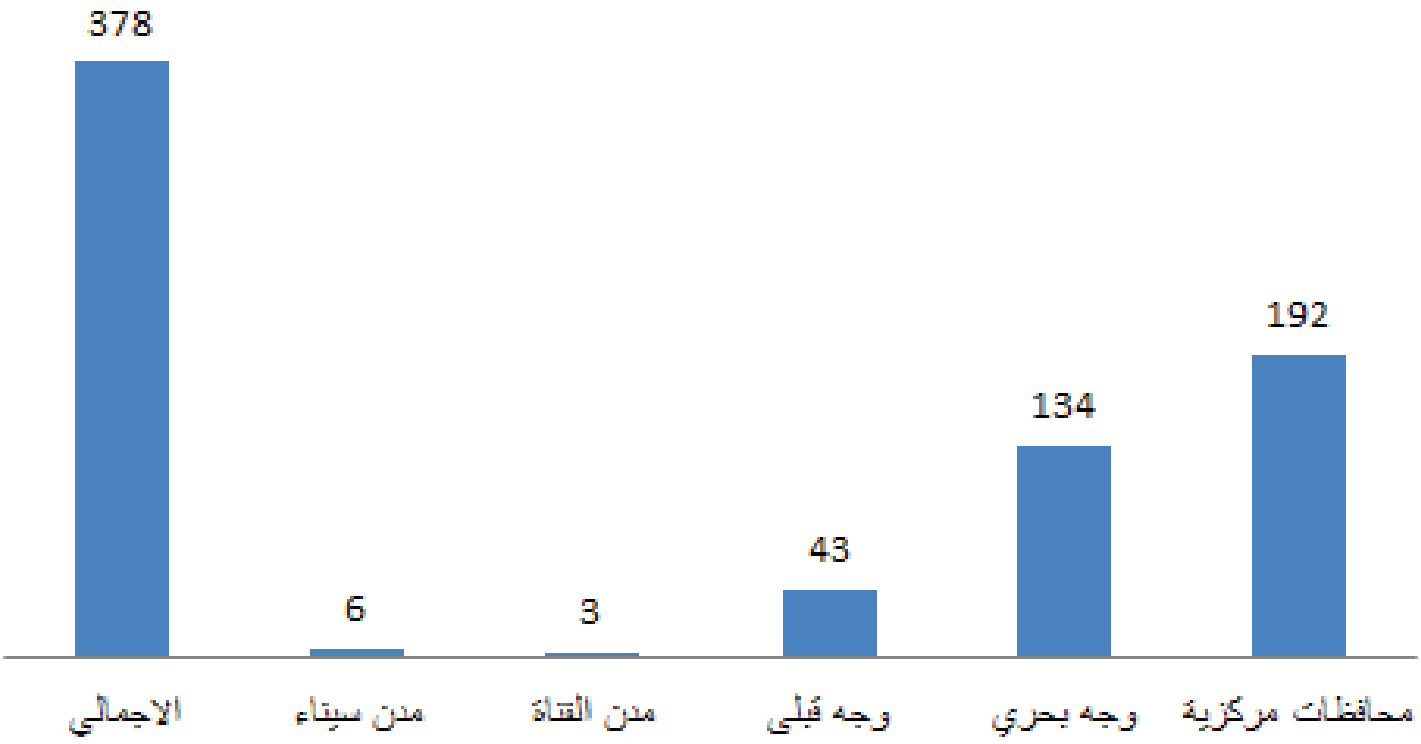

وبتصنيف عدد الضحايا الاجمالي وفقاً للنوع الاجتماعي:

فقد تمثل عدد الذكور بإجمالي ٣٧٤ حالة، وتمثل عدد الإناث في ٤ حالات من إجمالي ٣٧٨ حالة.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للنوع الاجتماعى	
ذكـر	374
أنثى	04
الاجمالى	378

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للنوع الاجتماعى

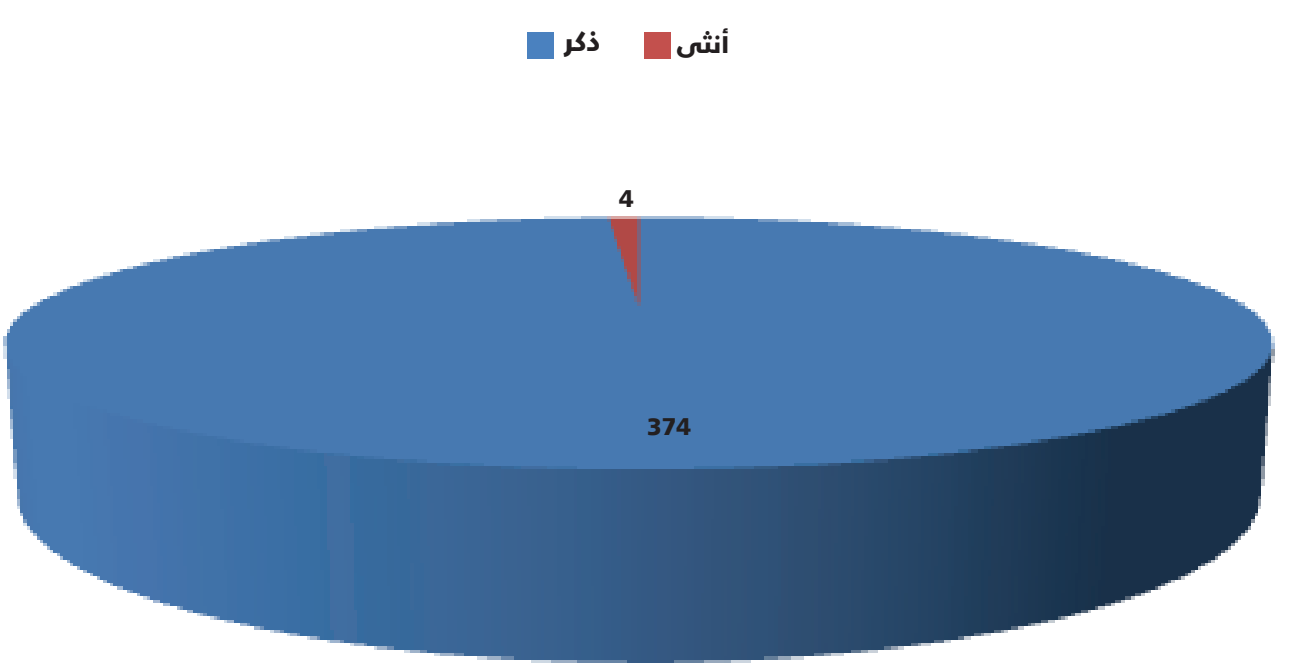

وبتصنيف الضحايا وفقاً لفئاتهم العمرية :

فكانت أعلى نسبة لفئة الشباب من سن ١٨ عام وحتى ٤٠ عام وبلغ عددهم ٢٤٠ حالة تأتي غالبيتهم من طلبة الجامعات، ومثلت فئة الراشدين والتي تتراوح أعمارهم بين ٤٠ عاما إلى ٦٠ في المرتبة الثانية بإجمالي ٥٦ حالة، وتأتي فئة الأطفال في المرتبة الثالثة؛ والذين تتراوح أعمارهم بين . إلى ١٨ عام حيث مثلت ٣٠ حالة، والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم فوق سن الستين (الكهول) مثلوا ٤ حالات فقط والأشخاص الذين لم تتمكن الحملة من معرفة أعمارهم مثلوا ٤٨ حالة.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للفئة العمرية	
شباب	240
راشد	56
أطفال	30
كهل	4
N/A	48
الاجمالى	378

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للفئة العمرية

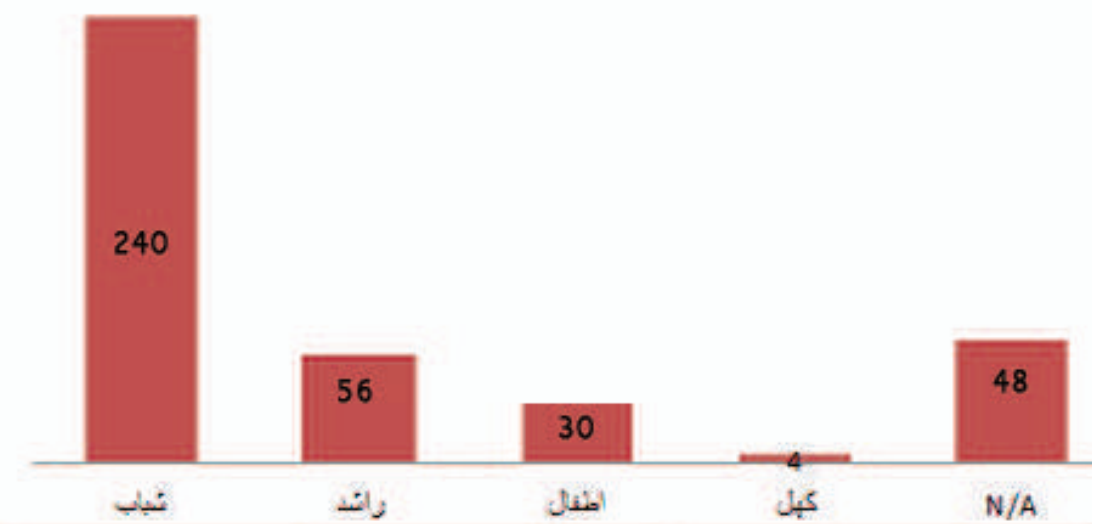

وبتصنيف عدد الضحايا وفقاً للحالة الاجتماعية:

- أعزب : ١٧٩
- متزوج: ١٣٤
- أرمل : ٢
- N/A: ٦٣

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للحالة الاجتماعية	
أعزب	179
متزوج	134
أرمل	2
N/A	63
الاجمالى	378

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للحالة الاجتماعية

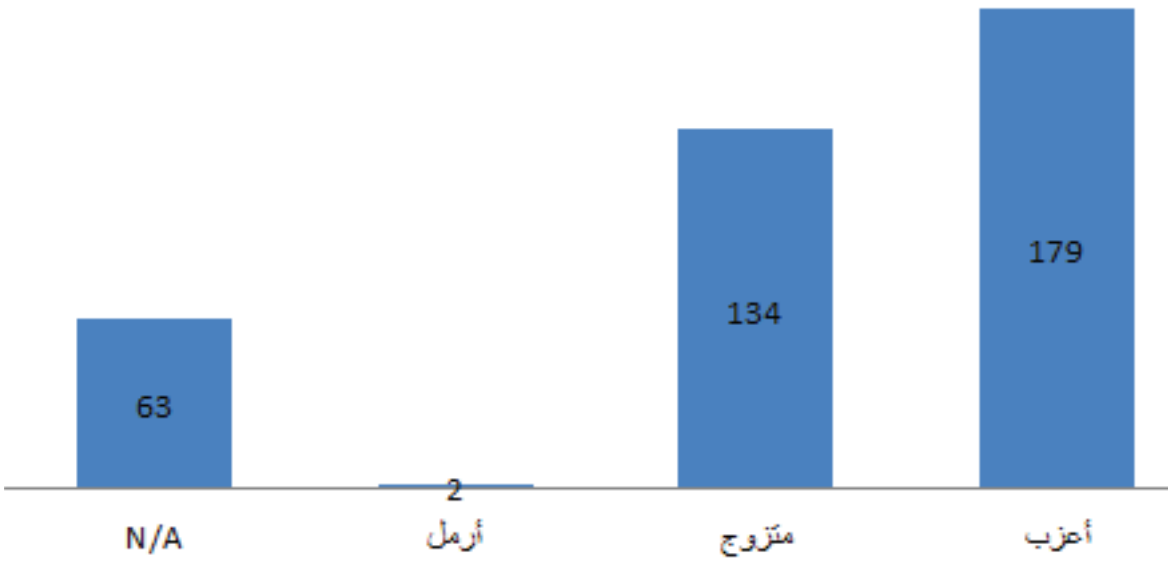

وبتصنيف الفترة الزمنية التي قضاها الضحايا رهن الاختفاء فتم تصنيفها كالتالي:

- من يومين إلى أسبوع: عدد الضحايا ٤٤ حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- من أسبوع إلى أسبوعين: عدد الضحايا ٣٣ حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- من أسبوعين إلى شهر: عدد الضحايا ٤٣ حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- شهر فيما أكثر: عدد الضحايا ١٢١ حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للفترة الاختفاء	
يومين - أسبوع	44
أسبوع - أسبوعين	33
أسبوعين - شهر	43
شهر فيما أكثر	121
N/A	50
الاجمالى	...

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للفترة الاختفاء

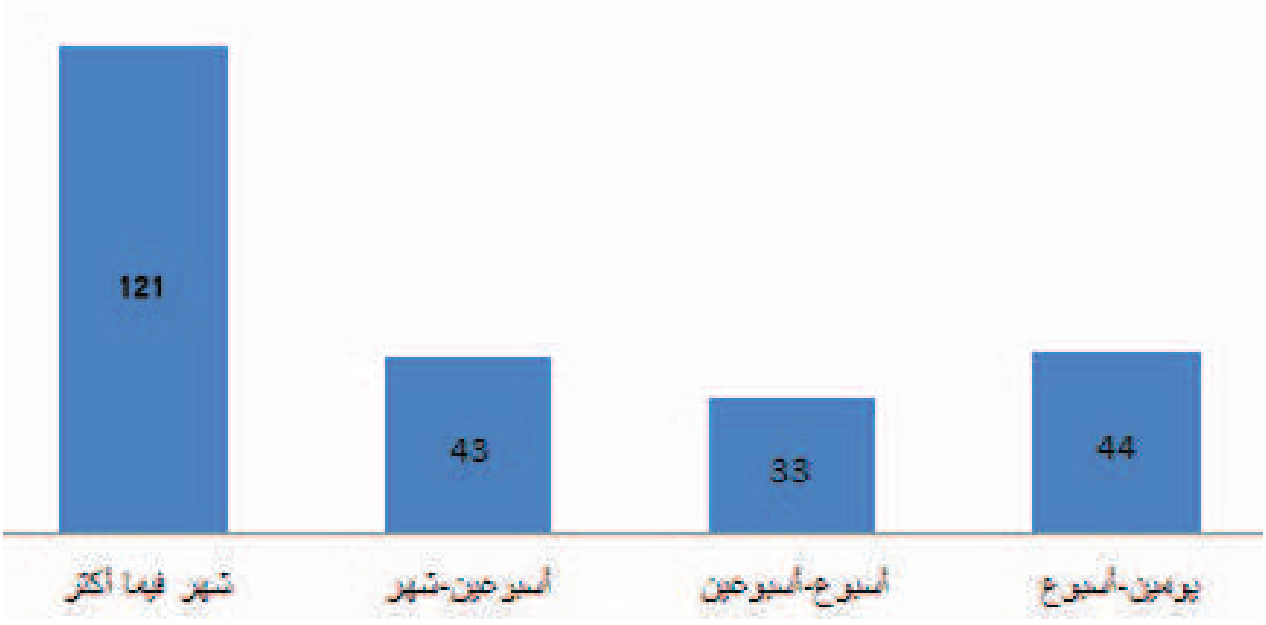

وبتصنيف العدد الإجمالي للضحايا وفقاً للمهنة والوظيفة:

كان عدد الطلاب في الصدارة بإجمالي ١٥٥ حالة من العدد الإجمالي للضحايا. ويأتي تصنيف المهن الحرة ـ ويشمل (العمال والعاملين بمجال التسويق والمحاسبين والأطباء والمهندسين والمترجمين والفنيين والمحامين والصيادلة والباحثين) في المرتبة الثانية بإجمالي ١٣٨ حالة. وفي المرتبة الثالثة جاء العاملين بالوظائف الحكومية وبلغ العدد الإجمالي لهم ٤٨ حالة، بينما مثل الأشخاص الذين لا يعملون حالتين وهناك ٣٤ حالة لم تتمكن الحملة من معرفة تصنيفهم الوظيفي.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للمهنة والوظيفة	
طلبة	155
مهن حرة	136
وظائف حكومية	48
عمال	2
معاش	1
بدون عمل	2
N/A	34
الاجمالى	378

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للمهنة و الوظيفة

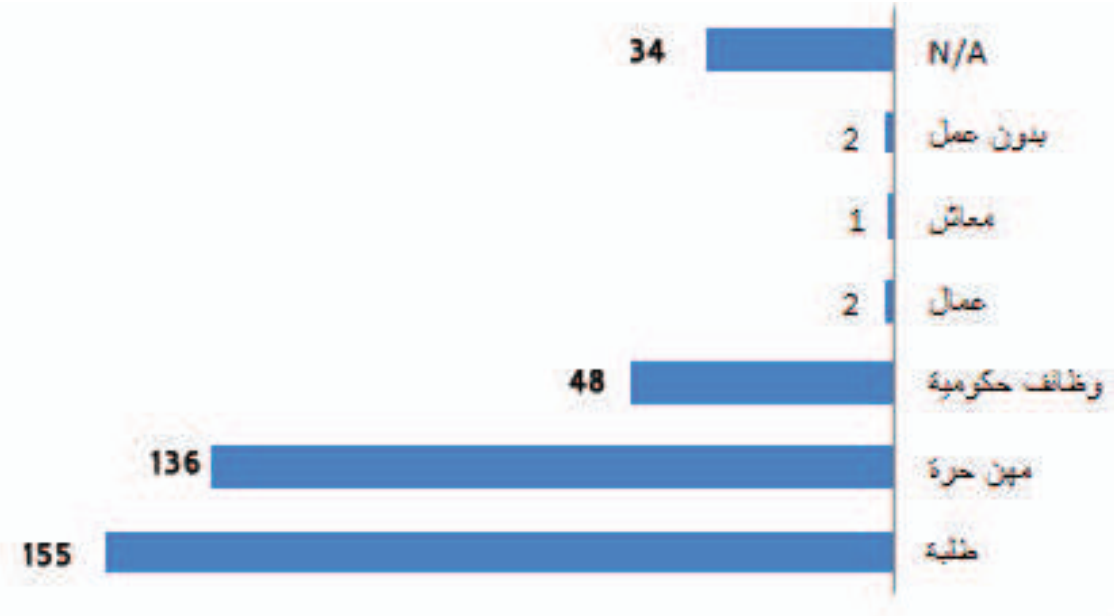

بتصنيف الأماكن التي يظهر فيها الضحايا عقب فترة اختفائهم والمقصود بظهورهم هنا هو "تمكن الضحية من الوصول لعائلته سواء بمكالمة هاتفية، أو بتمكن أسرته من معرفة مكان احتجازه وتمكنهم من مقابلته":

مثلت النيابات أعلى نسبة في الأماكن التي يظهر بها الضحايا بإجمالي ١٤١ من إجمالي عدد الضحايا، وفي المرتبة الثانية تأتي أقسام الشرطة بإجمالي ٤٠ حالة من العدد الإجمالي تليها السجون الرسمية بإجمالي ٢١ حالة، وتأتي البيانات الإعلامية التابعة لوزارة الداخلية، المكتوبة والمصورة كذلك كمصدر هام أيضاً لعائلات الضحايا في معرفة مصير ذويهم، حيث يظهر بعض المختفون قسرياً في فيديوهات تبثها وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. وفيها يظهر الضحايا وهم يعترفون بجرائم تتعلق بقيامهم بجرائم تعمل على قلب نظام الحكم، وانتمائهم لجماعة إرهابية واتهامات أخرى. وقد كشفت تلك البيانات والمواد الإعلامية الأمنية عن مصير ٤ حالات من العدد الإجمالي للضحايا.

- شهر فيما أكثر: عدد الضحايا ١٢١ حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للأماكن ظهورهم	
نيابات	141
اقسام شرطة	40
مديرية أمن	2
بيانات اعلامية	4
مقار امن وطنى	3
معسكر شرطة	7
محاكم	7
سجون رسمية	21
N/A	25
الاجمالى	250

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للأماكن ظهورهم

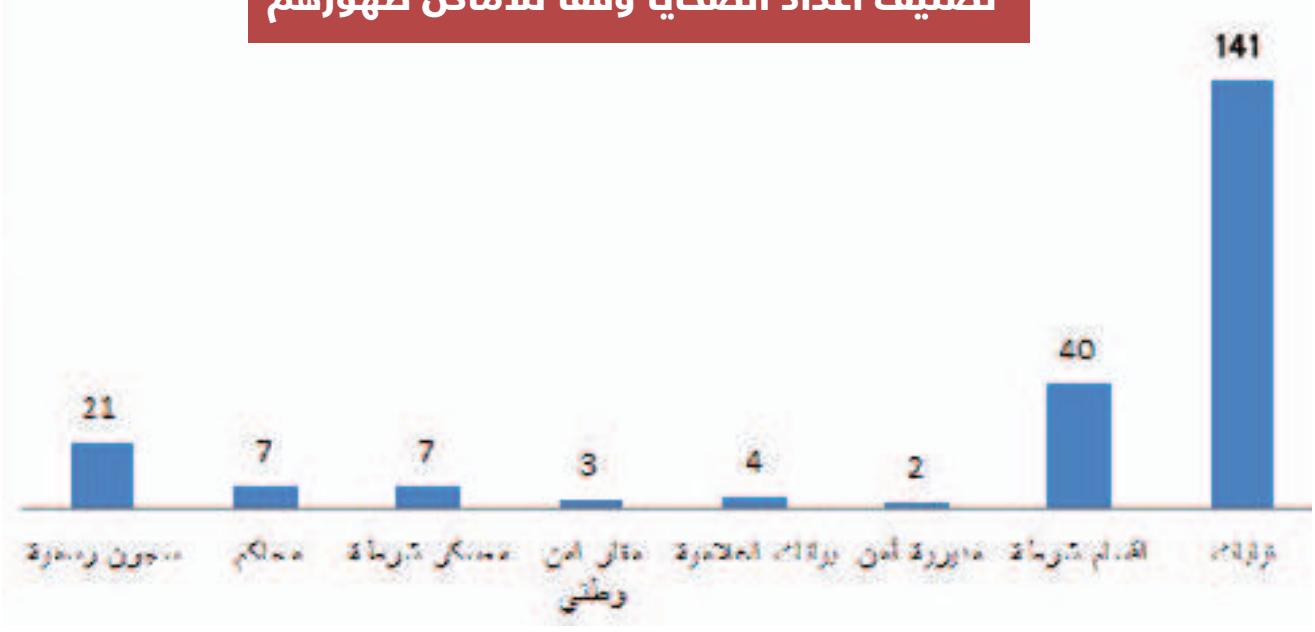

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع القضايا التي مثلوا أمامها عقب فترات اختفائهم:

فهناك ١٣٢ حالة يمثلون أمام القضاء العادي ويشمل النيابات العادية ونيابة أمن الدولة، وهناك ٥٤ حالة يحاكمون محاكمة عسكرية أمام النيابات والمحاكم العسكرية.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للنوع القضية	
مدنى	132
عسكرى	54
N/A	64
الاجمالى	250

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للفترة الاختفاء

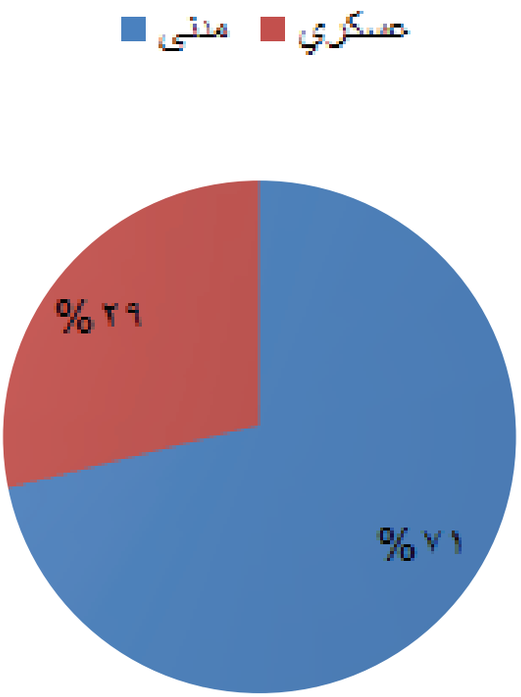

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن احتجازهم فترات اختفائهم :

فمثلت مقار الامن الوطني داخل المحافظات المختلفة بإجمالي ١٠٤ حالة من العدد الاجمالي للضحايا، وهناك ١٤ حالة كانوا محتجزين داخل أقسام الشرطة، بينما مثلت مقار معسكرات الامن المركزي ٦ حالات من العدد الإجمالي.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للمكان الاحتجاز فترة الاختفاء	
مقار امن وطنى	104
اقسام شرطة	14
معسكر شرطة	6
مديرية أمن	2
N/A	124
الاجمالى	250

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للمكان الاحتجاز فترة الاختفاء

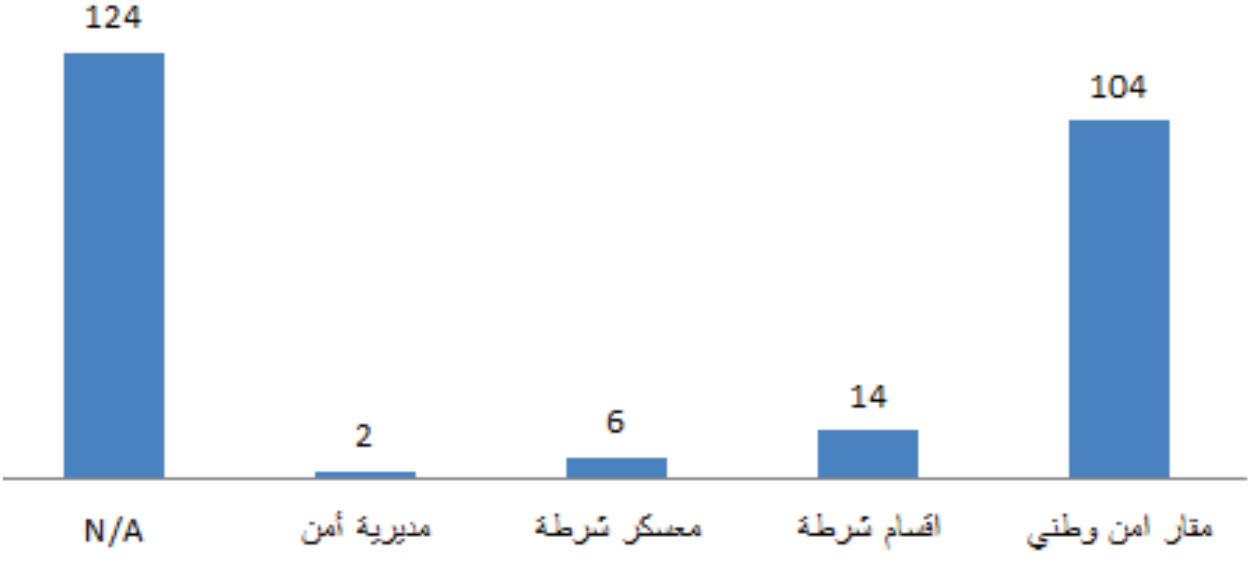

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن احتجازهم الحالي

تأتي مناطق السجون الرسمية في الصدارة بإجمالي ١١٥ حالة من العدد الاجمالي للضحايا، و ٢١ من اجمالي الحالات محتجزين بأقسام ومراكز شرطية، وهناك ١١ حالة محتجزين داخل معسكرات تابعة لقوات الامن ، و٤ حالات محتجزين داخل مديريات امنية..

تصنيف عدد الضحايا وفقاً للمكان الاحتجاز الحالي	
سجون رسمية	115
اقسام شرطة	21
معسكر شرطة	11
مديرية أمن	4
N/A	99
الاجمالى	250

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للمكان الاحتجاز الحالى

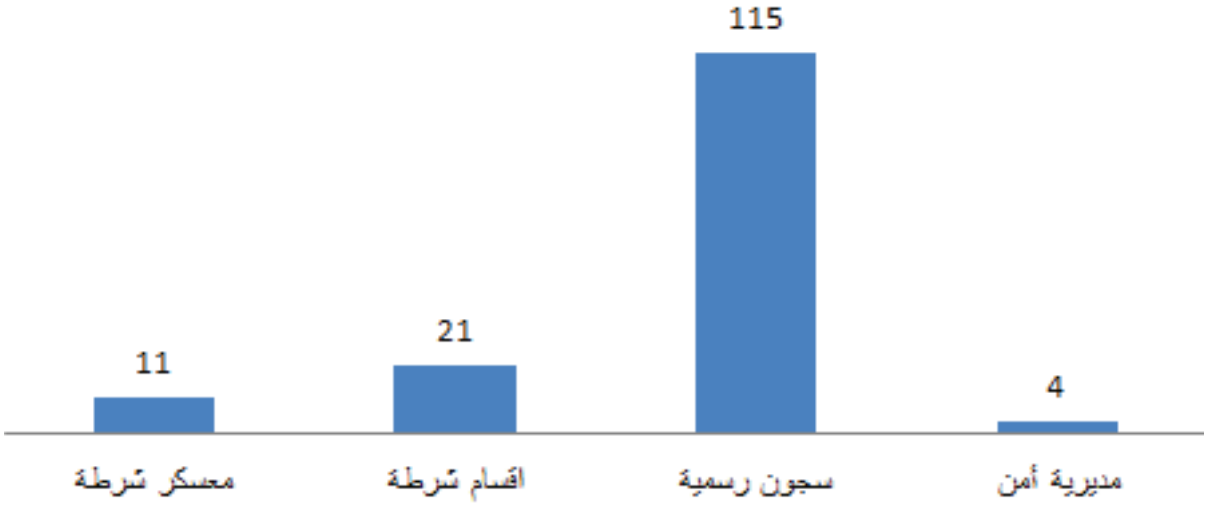

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع التحرك الأمني :

بلغ عدد الاشخاص الذين ألقي القبض عليهم من المنزل ١٤٢ حالة، بينما عدد المقبوض عليهم عن طريق الأستيقاف الامني ١٣٤ حالة، و٣٧ شخص ألقي القبض عليه من مقر عمله، فيما تعرض ١٤ شخص للاختفاء القسري من داخل أقسام الشرطة.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً لنوع التحرك الامنى	
أستيقاف امنى	134
اقسام شرطة	14
المنزل	142
مقر عمله	37
N/A	51
الاجمالى	378

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع التحرك الامنى

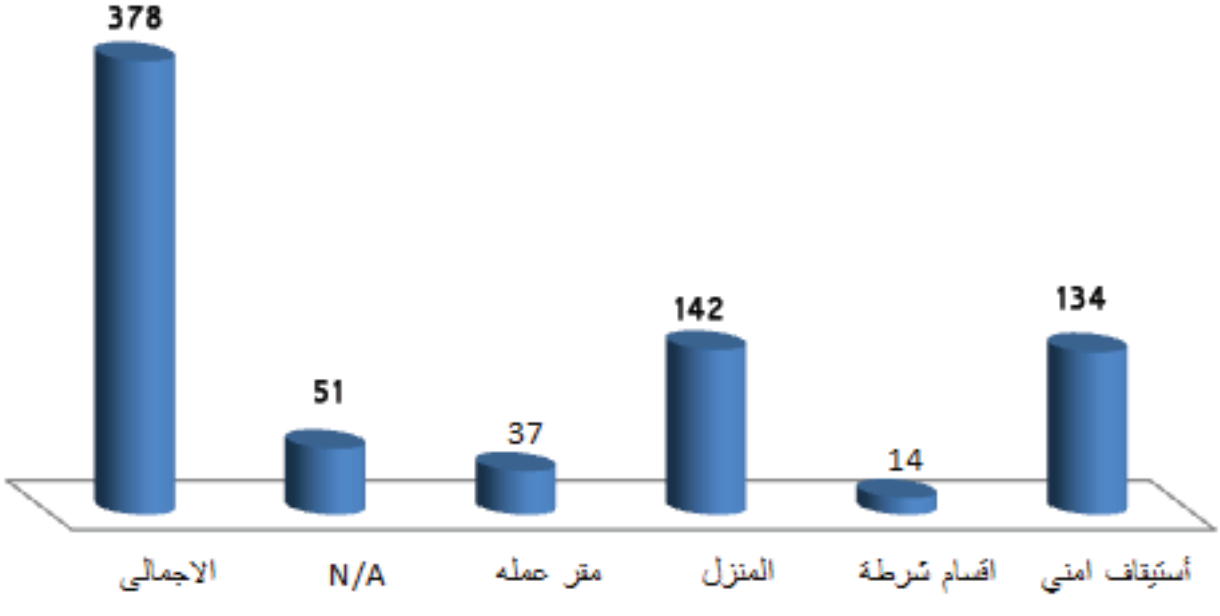

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً للإجراءات القانونية:

وصلت عدد الحالات التي قامت أسرهم بأتاخذ إجراءات قانونية عقب اختفائهم ٢٦٦ حالة، فيما لم تتخذ اربع أسر إجراءات قانونية عقب اختفاء ذويهم، وهناك ١٠٨ حالة لم تتمكن الحملة من معرفة ما إذا كانت أسرهم اتخذت إجراءات قانونية أم لا.

تصنيف عدد الضحايا وفقاً لنوع للاجراءت القانونية	
أتخذ اجراءات قانونية	266
لم يتخذ إجراءات قانونية	4
N/A	108
الاجمالى	378

تصنيف أعداد الضحايا وفقا لنوع للاجراءت القانونية

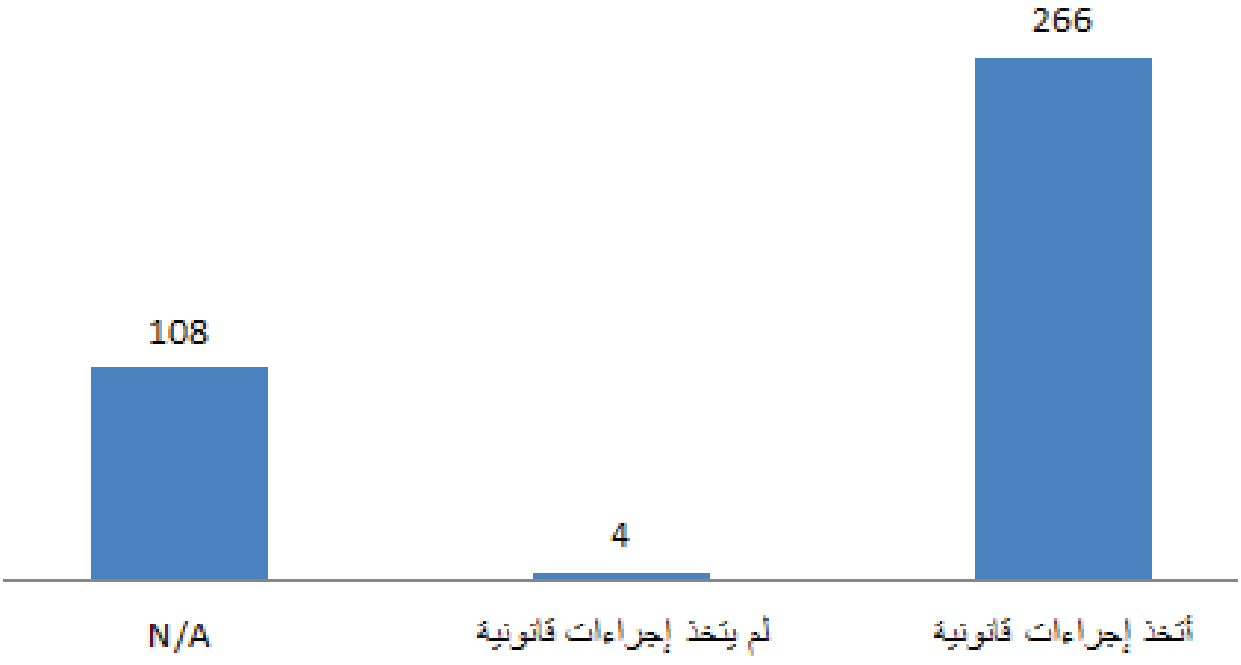

التوصيات

- تجريم الاختفاء القسري في قانون العقوبات المصري كجريمة لا تسقط بالتقادم وتشديد العقوبة بما يتلاءم مع جسامة هذا الانتهاك.
- تعديل قانون العقوبات بحيث يتم اعتماد تعريف التعذيب الموجود في اتفاقية مناهضة التعذيب لسنة ١٩٨٤.
- الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨
- الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة ٢٠٠٦
- الانضمام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لسنة ٢٠٠٢
- الإفصاح عن أماكن احتجاز المختفين قسرياً الواردة أسمائهم بالتقرير و بتقارير المجلس القومي لحقوق الانسان وتقارير حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" والمنظمات الحقوقية المصرية والدولية.
- إعلان رئيس الجمهورية عن رفض جريمة الاختفاء القسري وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وتعهده بمحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم.
- اصدار قانون يمنع احتجاز المدنيين في مناطق أو سجون عسكرية.
- محاسبة المسؤولين عن ممارسة الاختفاء القسري من قيادات قطاع الأمن الوطني والمخابرات الحربية والمسؤولين عن احتجاز أشخاص في تلك الفترات داخل أماكن احتجاز غير قانونية أو سرية.
- الرقابة الدورية من قبل النيابة والقضاء على المقرات التابعة لجهاز الشرطة ومقار الأمن الوطني والسجون ومعسكرات الأمن المركزي والسجون العسكرية.
- النظر في الإجراءات التي اتخذها ذوو المفقودين من بلاغات وشكاوى تثبت إخفاء ذويهم من قبل الأجهزة الأمنية والبت فيها على وجه السرعة والرد على أسر المختفين قسرياً بخطاب رسمي يتضمن نتيجة البحث و التحقيق في اختفاء ذويهم.
- تشكيل مكتب تابع للنائب العام برئاسة محامي عام يختص في التحقيق في حالات الاختفاء القسري بصلاحيات التفتيش على أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.
- السماح للمجلس القومي لحقوق الانسان بزيارات مفاجئة لأماكن الاحتجاز والسماح للمنظمات الحقوقية بالقيام بزيارات للسجون وأماكن الاحتجاز للتأكد من تطبيق القانون وتمتع المحتجزين بحقوقهم.
- اعتراف المجلس القومي لحقوق الانسان بوجود الجريمة بشكل صريح من خلال الاعتماد على النص المذكور بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعرض التعريف الذي اعتمد عليه أثناء إعداده لهذا التقرير للرأي العام.

المصادر

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2006، متاح على:
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx
المفوضية المصرية للحقوق والحريات، المختفون قسراً في انتظار انصاف العدالة، ديسمبر 25، 2015؛ متاح على:
http://www.ec-rf.org/?p=1393
منظمة العفو الدولية، "مصر: رسمياً: أنت غير موجود: اختطاف وتعذيب باسم مكافحة الإرهاب" يوليو 13، 2016، متاح على؛
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201607//egypt-hundreds-disappeared-and-tortured-amid-wave-of-brutal-repression/
استمارة تقديم بلاغ عن ضحية اختفاء قسري؛ متاحة عبر الرابط التالي:
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeDuPa5Z5XuB8j140Vi8cdtklW0M7kfSXTpbr0g8lmntr9F_g/viewform

العدد الإجمالي للضحايا هنا يشير للأرقام التي رصدتها الحملة في الفترة الزمنية منذ 1. أغسطس 2016 حتى منتصف أغسطس 2017فقط